

العراق

«داعش» يعيد التنسيق الأمني بين بغداد وأربيل

ربما يغير تنظيم

«الدولة الإسلامية» حال

العلاقة بين إقليم كردستان

وحكومة بغداد، بعدما اكتوت

مناطق ذات أغلبية كردية بنار

المسلحين، أبرزها زمار وسنجار

وربيعة، الواقعة ضمن حدود

محافظة نينوى، وعلى تخوم

محافظة دهوك تحديداً

بغداد - مصطفى ناصر

تحركت الولايات المتحدة، التي تحولت من لاعب رئيس في القضايا المصرية للعراق، إلى مراقبة كبقية دول الاتحاد الأوربي، لتتصح رئيس الإقليم مسعود البرزاني بالتنسيق مع رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي لمواجهة المخاطر المشتركة، وتصحيح أخطاء الماضي.

مؤشرات كثيرة برزت يوم أمس باتجاه فصل الملف الأمني عن السياسي بين بغداد والإقليم، بعدما أغارت طائرات الجيش العراقي بامر من القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء نوري المالكي على قضاء سنجان لضرب اوكار تنظيم داعش.

وقال عضو لجنة التنسيق الميداني في غرفة العمليات المشتركة اللواء الطيار رحيم صكر، لـ «الأخبار»، إن «الأهداف المنتقاة للطائرات الحربية يوم الاثنين كان من المقرر ان تستهدف اوكار واليات في مناطق محددة، لكننا غيرنا اتجاه طلعاتنا بعد ورود اوامر من القيادات العليا في مكتب القائد العام، لتوجيه الضربات المباشرة للمسلحين في سنجان». وأكد قدرة الطيران على ايقاع خسائر كبيرة في صفوف المسلحين، مشيراً الى ان «معظمهم بات يخشى المكوث في مدينة الموصل، بعد استهداف معظم قياداتهم هناك».

في السياق، أكدت مصادر عسكرية كردية

عودة الاتصالات بين القيادات العسكرية في بغداد وأربيل، الا انها لم ترق الى حديث مباشر بين البرزاني والمالكي. وقالت المصادر «لا نرجح حدوث تسوية سياسية بين الطرفين، بسبب المساعدة التي تلقتها البيشمركة من سلاح الجو العراقي، لكن من دون شك يعتقد السياسيون الكرد أن المالكي يفكر في ذلك».

وقال عضو ائتلاف المالكي، سلمان حسن، لـ «الأخبار» ان التنسيق الأمني بين قوات البيشمركة والقيادة المركزية للقوات المسلحة العراقية كان قد توقف، على خلفية تشكيل عمليات دجلة، المكلفة حماية المناطق المتنازع عليها. و اضاف ان «قوات البيشمركة دستوريا خاضعة لقيادة وزارة الدفاع العراقية، لكن الخلافات السياسية أفقدت

البيشمركة امكانية التنسيق مع القوات المسلحة، لتزويدها بالعدة والعتاد»، مشيراً الى ان الهجوم الذي يتعرض له العراق على مختلف المحاور اجبر الطرفين على اعادة التنسيق والاتصال



لم ترقى الاتصالات إلى حديث مباشر بين المالكي والبرزاني



بينهما. وقال حسن ان «الاتصالات تجري على مستوى وزاري في الوقت الحالي، اي بين وزراء الدفاع والأمن الوطني من جهة، ووزير البيشمركة من جهة ثانية»، مؤكدا ان الاتصالات اثمرت اتفاقات تقضي بتحريك الطائرات الحربية وتزويد البيشمركة بالأسلحة والعتاد».

ونقلت وكالات محلية عن مصادر لم تسمها وجود مساع لإقامة قيادة أمنية موحدة لمواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية»، مشيرة الى ان عودة التنسيق والاتصالات بين حكومتي بغداد وإقليم كردستان، جرت بوساطة داخلية وخارجية، أبرزها السفارة الأميركية في بغداد.

وكان المالكي قد امر الإثنين، سلاح الجو وطيران الجيش بتقديم الدعم والإسناد الجوي لقوات البيشمركة، التي فقدت



أشارت مصادر إلى وجود مساع لإنشاء قيادة أمنية موحدة بين بغداد وأربيل لمواجهة «داعش» (الأناضول)

عدة مواقع لها في محافظة نينوى لمصلحة عناصر «الدولة الإسلامية». وأكد الخبر في شؤون الجماعات المسلحة دهشام الهاشمي لـ «الأخبار» ضرورة ان «يبلغ التنسيق بين كردستان وبغداد مرحلة انشاء قيادة موحدة، وهيئة اركان للعمليات المشتركة»، مشددا على «ضرورة التوجه نحو تكتيك معارك الأولويات، وعدم اشغال القوات العراقية بالجبهات المتعددة، التي تفقدتها التركيز عن الأهداف المهمة». وأضاف ان «تحرير المدن التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية ليس بأهمية تحرير أبار النفط والطرق الرابطة بين غرب العراق والشرق السوري، ومعسكرات تدريبهم، ومخازن السلاح المقامة في صحراء البعاج، وجزيرة ربيعة».

وتابع الهاشمي ان «القوات الأمنية العراقية حاليا تنشغل في جبهات عدة بالانبار وديالى وصلاح الدين وكركوك، وتركز جهدها على تحرير المدن من مسلحي داعش، بينما يُشغل المسلحون بتصدير النفط وتحصين مواقعهم في الموصل، وتعاضم امكاناتهم المادية نتيجة سيطرتهم على عدة ابار نفطية، واسلحة واعتدة». رفعت هيئة رئاسة مجلس النواب العراقي جلسة يوم أمس، إلى يوم غد الخميس بعد مناقشة قضيتي الناخبين والموازنة العامة. وقالت وكالة «الأناضول»، إن «رئيس مجلس النواب طالب رؤساء الكتل بتقديم أسماء نواب لعضوية اللجان الدائمة»، مشيرة إلى أن «البرلمان سيصدر في الجلسة المقبلة قراراً حول أوضاع الناخبين».

وقالت النائبة الأيزيدية عن التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي، فيان دخيل، إن 500 إيزيدي قتلوا و500 امرأة إيزيدية سُبين على أيدي تنظيم «الدولة الإسلامية» وأُخذن «جوارى» في مدينة سنجان بمحافظة نينوى، محذرة من «إبادة الديانة الأيزيدية».

ولفتت النائبة إلى تهجير 30 ألف عائلة إيزيدية، مشيرة إلى وفاة 70 طفلاً و100 شيخ، بسبب «الوضع الإنساني السيئ الذي يعيشونه حالياً في المناطق التي نزحوا إليها».

عهد السيسي يقبض على مشاريع قناة السويس

إن «اجمالي التكلفة للحفر القناة الجديدة يبلغ حوالي 29 مليار جنيه»، مضيفاً أن المشروع يرمي إلى «جعل مصر مركزاً صناعياً وتجارياً ولوجيستياً عالمياً وقبلة للاقتصاد ولحركة التجارة العالمية والاقليمية»، متابعاً أنه «سينزيد من الدخل القومي المصري من العملة الصعبة ويوفر أكثر من مليون فرصة عمل».

وفيما تكتسب مدينة الإسماعيلية رمزية تاريخية مرتبطة بإنشاء القناة في منتصف القرن التاسع عشر، فقد خاطب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المصريين، من المدينة ذاتها، بلغة حميمية في بعض الأحيان وبلغة حازمة في أحيان أخرى. وغلب على الخطاب استخدام اللغة العامية، وتوجيه تكليفات لكبار المسؤولين في الجيش على الهواء مباشرة، كما حرص على التأكيد أكثر من مرة على مسؤولية جميع المصريين في بناء البلاد. ووجه السيسي التحية للرئيس الراحل الزعيم جمال عبد الناصر والرئيس الراحل أنور السادات، وصفق بحرارة للرئيس عبد الناصر فور إذاعة بيان تأميم القناة خلال عرض فيلم تسجيلي عن نشأة القناة وتأميمها.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز، الأناضول)

الشباب والمسؤولين الحاضرين إلى الاشتراك معه في اطلاق إشارة المشروع، حيث وضع يده معهم على مكبس لتفجير حاجز ترابي للبدء في المشروع.

وتعالت اصوات انفجارات وارتفع دخان اسود في سماء المنطقة بعد اعطاء إشارة العمل، فيما بدأت حفارات عملاقة واليات بناء العمل في المشروع. وشدد السيسي على أن ملكية المشروع ستكون للمصريين فقط، وقال إن «المشروعات الخاصة بالقناة، وحفر القناة وملكية القناة للمصريين فقط»، داعياً المصريين في الداخل والخارج إلى المساهمة في تمويل المشروع.

وأوضح السيسي أن «الشركات الوطنية المصرية المختصة بهذا المشروع ستعمل تحت إشراف مباشر من القوات المسلحة».

وكلف السيسي، الفريق محمود حجازي، رئيس أركان الجيش، واللواء عماد الأنفي، رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، تنفيذ المشروع خلال عام واحد فقط، بدلاً من 3 سنوات، كما كان مخططاً له، وزيادة عدد الشركات المدنية المنفذة إلى 25 شركة.

من جانبه، قال رئيس هيئة قناة السويس، الفريق مهتاب مميّش،

كانت السعودية والإمارات من بينها. ويرر السيسي قائد الجيش آنذاك استبعاد هذا المشروع بـ «دواعي الامن القومي واعتبارات الامن في سيناء»، مضيفاً أن «وزارة الدفاع قالت إن هذا ضد الأمن القومي المصري».

وأعلن السيسي، في موقع اطلاق حفر القناة الجديدة في مدينة الإسماعيلية، على قناة السويس بحضور مسؤولين حكوميين وقادة عسكريين، «بدء حفر قناة السويس الجديدة لتكون شريانا لخير مصر ولشعبنا العظيم وللعالم أجمع». وجاء اطلاق المشروع في اجواء احتفالية وسط تحليق من مقاتلات عسكرية. ودعا السيسي عدداً من



كلف السيسي رئيس الأركان ورئيس هيئة الهندسة في الجيش تنفيذ المشروع



29 مليار جنيه مصري، أي ما يوازي مبلغ أربعة مليارات دولار اميركي، لتطوير قناة السويس، التي يعد دخلها السنوي البالغ قرابة 5 مليارات دولار احد اهم مصادر العملة الصعبة للاقتصاد المصري المتدهور منذ «الحراك الثوري»، الذي أطاح الرئيس الاسبق حسني مبارك في شباط 2011.

والقناة الجديدة جزء من مشروع كبير يستهدف تطوير قناة السويس ذاتها البالغ طولها نحو 173 كيلومترا، التي افتتحت عام 1869 في عهد الخديوي إسماعيل، وذلك عبر زيادة قدرتها الاستيعابية وتقليل زمن عبور السفن واتاحة ازدواجية مرورها، إضافة إلى تطوير الموانئ البحرية على القناة. وستشارك في تنفيذ مشروع القناة الجديدة وتطوير قناة السويس شركات اجنبية واقليمية إلى جانب الشركات المصرية.

وسبق أن رفض الجيش المصري مشروعاً مماثلاً لتطوير القناة في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، وسط اتهامات لمصري، بالسعي لتسهيل احتكار قطر، الحليف السياسي الأبرز لجماعة الإخوان المسلمين، للقناة، في وقت ستطرح فيه تساؤلات اليوم عن الدول الداعمة، وإن

هي قناة السويس في

سيناء، المساحة الاستراتيجية

التي يثابر كل زعيم في تاريخ

مصر الحديث على استثمارها،

وأبرزهم الخديوي إسماعيل،

مفتتح القناة عام 1869، مروراً

بالرئيس جمال عبد الناصر،

وصولاً إلى المشروع الذي أعلنه

أمس الرئيس الحالي، وسط

تساؤلات عن دور الجيش

والدول الداعمة

أطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس، مشروعاً لحفر قناة السويس جديدة بطول 72 كيلومترا وكلفة 4 مليارات دولار يأمل إنجازها خلال عام واحد، وذلك في اطار خطة لتطوير القناة كمر تجاري عالمي، ولتنشيط عجلة الاقتصاد المصري، وسط تساؤلات بشأن دور المؤسسة العسكرية في هذا المشروع.

ويشمل المشروع حفر قناة جديدة موازية بطول 72 كيلومترا وبتكلفة